مجتمع

إعلان حالة الطوارئ بعد فيضانات في غرب كندا

أعلنت مقاطعة بريتيش كولومبيا الكندية حالة الطوارئ بعدما طاولت فيضانات مدناً عدة وأدت إلى إجلاء آلاف الأشخاص، فيما أعلنت الحكومة الكندية إرسال تعزيزات عسكرية. وقال رئيس وزراء مقاطعة بريتيش كولومبيا جون هورغان إنه أعلن حالة الطوارئ بعد هطول أمطار غزيرة يومي الأحد والإثنين الماضيين، ما أدى إلى انزلاقات تربة وفيضانات ومقتل شخص واحد على الأقل. واعتبر أربعة أشخاص في عداد المفقودين في انزلاقات تربة على ما قالت الشرطة خلال مؤتمر صحافي. وقال هورغان: «للأسف، نتوقع أن ترتفع حصيلة الوفيات». (فرانس برس)

هواء نيودلهي «سيئ للغاية» رغم الإجراءات

ما زال تلوّث الهواء مرتفعاً للغاية في العاصمة الهندية نيودلهي، بعد يوم من إغلاق السلطات المدارس إلى أجل غير مسمى، وإغلاق بعض محطات الطاقة للحد من الضباب الدخاني الذي غطى المدينة معظم أيام الشهر. وبقيت جودة الهواء في نيودلهي «سيئة جداً». كما أن تركيز الجسيمات الدقيقة المحمولة جواً التي يقل قطرها عن 2,5 ميكرون، والمعروفة باسم «بي إم 2,5»، يقترب من 300 ميكروغرام لكل متر مكعب في بعض أجزاء المدينة. وتحدد منظمة الصحة العالمية الحد الأقصى من المستوى الآمن عند 25 ميكروغراماً. (أسوشييتد برس)

(ماندل نغان/ فرانس برس)

أميركا: قتلى بسبب جرعات زائدة

سجّلت الولايات المتحدة عدداً قياسياً من الوفيات من جراء تناول جرعات زائدة (من مواد الأفيون) على مدى عام، وذلك أثناء تفشي فيروس كورونا الجديد، بلغ أكثر من 100 ألف، كما ذكرت السلطات الصحية. وبين إبريل/ نيسان عام 2020 والشهر نفسه من عام 2021، أحصت البلاد 100306 وفيات بجرعة زائدة، وهو ارتفاع بنسبة 28,5 في المائة بالمقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (78,056 وفاة) وفقاً للأرقام التي نشرتها المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها (سي دي سي).

وهذه المرة الأولى التي يتم فيها تجاوز العتبة الرمزية البالغة 100 ألف وفاة. وقالت المسؤولة في «سي دي سي» ديبرا حوري، خلال مؤتمر صحافي: «هذه الجرعات الزائدة ناتجة إلى حد كبير عن المواد الأفيونية الاصطناعية، وخصوصاً الفنتانيل المصنوع بطريقة غير قانونية». وقال الرئيس الأميركي جو بايدن، في بيان، إن «إدارتي ملتزمة بذل كل ما في وسعها لمعالجة مشكلة الإدمان ووضع حد لوباء الجرعات الزائدة». أضاف: «في وقت نواصل إحراز تقدم في مكافحة كوفيد-19، لا يمكننا تجاهل وباء الوفيات الذي أثر على عائلات ومجتمعات في كل أنحاء البلاد». وأعلنت الحكومة الأميركية خططاً لتحسين الوصول إلى النالوكسون، أحد الأدوية المضادة للمواد الأفيونية. (أسوشييتد برس)

مرضى الجزائر يعانون من أزمة أدوية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تشهد الجزائر نقصاً فادحاً في عدد من الأدوية، وخصوصاً أدوية مرضى السكري والسرطان، إضافة إلى أدوية تخثر الدم، و«باراسيتامول»، وغيرها من الأدوية الهامة، فيما تتقاذف الوزارات المسؤولية عن تفاقم الأزمة، وسط تعهدات باستدراك وشيك لهذا النقص الذي أثر بشكل بالغ على صحة المرضى وسبّب قلق عائلاتهم.

ويشكو المرضى ندرة الأدوية في الصيدليات، كذلك تشكو المشافي الحكومية نقصاً في إمداداتها من بعض الأدوية، إذ يعاني مرضى السكري نقصاً فادحاً في الإنسولين بالصيدليات، ويعاني مرضى السرطان نقصاً في عدد من المواد الحيوية بالمستشفيات، نتيجة سياسات حكومية تستهدف خفض الواردات من دون وضع بدائل جدية. وعبّرت عائلات المرضى عن بالغ استيائها من تواصل أزمة الأدوية وخطورة ذلك على حياة ذويهم من المرضى.

يؤكد السيد بن ناصر، من ولاية ميلة (شرق)، معاناة ابنه المريض بالسكري بسبب ندرة الإنسولين خلال الفترة الأخيرة، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن أوضاع مريض السكري لا تسمح له مطلقاً بالتوقف عن العلاج بالإنسولين، والحكومة مطالبة بتوفيره كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية.

ويقول خبير الصناعات الدوائية، مراد ملاح، لـ«العربي الجديد»، إن «الإنسولين مادة حيوية، ولا يستطيع مريض السكري العيش من دونها، وندرتها في الجزائر حالياً قد تسبب لبعض المرضى مضاعفات غير محمودة»، مشيراً إلى أن «الندرة الحاصلة أخيراً مرتبطة بخفض واردات الإنسولين بنسبة 20 في المائة، وهذا غير مقبول في ظل إقرار السلطات بأن عدد مرضى السكري يزداد سنوياً بنحو 50 ألف حالة».

وتتقاذف الوزارات المعنية بالقطاع الصحي في الحكومة الجزائرية المسؤوليات عن أزمة الأدوية، وبرزت مؤشرات على خلافات بين وزير الصحة، عبد الرحمن بن بوزيد، ووزير الصناعة الصيدلانية، عبد الرحمن بن باحمد.

ويفهم من تصريحات وزير الصحة عدم رضاه عن نقل صلاحية الإشراف على الصيدلية المركزية ووكالة الأدوية إلى وزارة الصناعة الصيدلانية، التي حمّلها مسؤولية ندرة بعض الأدوية، وأزمة توفير حاجيات الصيدليات والمستشفيات.

وأقر بن بوزيد، في برنامج بثته الإذاعة الرسمية، بوجود أزمة أدوية داخل الصيدليات التابعة للمستشفيات، وقال إن الأزمة متعلقة بوزارة أخرى، وإن وكالة الأدوية المكلفة قائمة الأدوية واستيرادها لا تقع تحت مسؤولية وزارته، موضحاً: «قبل أسبوع التقيت نقيب الصيادلة، وأبلغني أن هناك عدداً كبيراً من الأدوية التي تعرف ندرة، وأتمنى أن يحل المشكل، وألا أتلقى مستقبلاً سؤالاً متعلقاً بالأدوية، لأنها ليست مسؤولية وزارة الصحة».

وعبّرت النقابة الوطنية للصيادلة في الجزائر، عن القلق من أزمة ندرة بعض الأدوية، كالإنسولين اللازم لمرضى السكري، وعقار «إينوكسابرين» المضاد لتخثر الدم، و«باراسيتامول»، ووجود صعوبات في تموين الصيدليات بالأصناف الناقصة، مشيرة إلى أنها أبلغت وزير الصناعة الصيدلانية، عبد الرحمن بن باحمد، خلال لقاء معه، بالأزمة الراهنة.

من جانبها، أطلقت وزارة الصناعة الصيدلانية طمأنات بشأن ندرة أدوية السكري، وطمأنت عائلات المرضى بشأن الأزمة، وتعهد الوزير بطرح 450 ألف وحدة إنسولين في الأسواق خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، و357 ألف وحدة خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وبشأن «إينوكسابرين» المضاد لتخثر الدم، تعهد الوزير بضخ ما يقارب ثلاثة ملايين علبة من الدواء في الأسواق، مشيراً إلى أن إنتاج الجزائر من مضادات التخثر سيرتفع بفضل إطلاق خط إنتاج في مصنع وطني جديد، ليزود السوق المحلي بمليون علبة بحلول شهر ديسمبر المقبل، إضافة إلى مضاعفة الإنتاج من دواء «باراسيتامول» لتغطية الطلب الكبير الذي تفاقم خلال جائحة كورونا.

مساهمة من المغتربين

يضطر بعض مرضى الجزائر إلى طلب الأدوية النادرة في السوق من أفراد عائلاتهم وأصدقائهم المغتربين، والذين يقومون بإرسالها في طرود بريدية، أو مع مسافرين قادمين من دول أوروبية، أو من تونس، غير أن شروط تبريد بعض الأدوية لا تسمح بإرسالها بريدياً أو مع مسافرين بسبب الوقت الذي تستغرقه الرحلات الجوية.

تحقيق

الشباب الأكراد

انعدام الأمل يقودهم إلى الحدود البيلاروسية

فقد الكثير من الشباب الأكراد الأمل في بلادهم، ما دفعهم إلى خوض تجربة أكثر قساوة. واليوم، هم عالقون على الحدود البولندية البيلاروسية

معاناة الأطفال كبيرة على الحدود البولندية البيلاروسية (مكسيم غوشليك/ Getty)

بغداد ـ **زيد سالم**

أثارت أزمة اللاجئين العراقيّين على الحدود البيلاروسية البولندية، والمشاهد الإنسانية القاسية والبرد والجوع والانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون، تساؤلات عن أسباب هجرة الشباب والأسر، وتحديداً من إقليم كردستان شمالي العراق، لا سيما وأن الإقليم يُعدّ أكثر تطوراً وأمناً من مناطق وسط وجنوب البلاد، التي سجلت خلال السنوات الماضية هجرة كبيرة للشباب بسبب البطالة وانتشار السلاح، فضلاً عن التطلع لتوفير حياة أفضل في الخارج.

ومنذ نحو شهر، لجأ آلاف المهاجرين، بينهم مئات العراقيين إلى بيلاروسيا، على أمل الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، لكنّهم وجدوا أنفسهم محاصرين على الحدود وسط أجواء قاسية وباردة، ما أسفر عن وفاة شخصين من الأكراد العراقيين، بعدما تعرضوا لأعمال عنف واعتقالات جرت على الحدود مع بولندا من جزاء محاولات تسلّل يخوضها مئات المهاجرين من العراق ودول أخرى. وتسعى وزارة الخارجية العراقية إلى اتخاذ إجراءات لاحتواء هذه الأزمة المتصاعدة، موضّحة على لسان متحدثها أحمد الصحاف، أن «القنوات العراقية الدبلوماسية مفتوحة مع جميع الشركاء الدوليين لوضع حلول عاجلة وضمان سلامة المواطنين العراقيين». ويأتي ذلك بعدما استقبل مطار أربيل جثتين لشابين عراقيين لقيا حتفهما على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا.

ويقول ناشط كردي رفض الكشف عن اسمه إن انعدام الأمل هو أحد أبرز الأسباب الذي يدفع الشباب إلى الهجرة وترك إقليم كردستان العراق، موضحاً في حديثه لـ «العربي الجديد» أن «الأكراد في الإقليم يختلفون عن العرب في بغداد أو بقية المحافظات العراقية، إذ لا يجدون أنفسهم معنيين بالتجربة الديمقراطية التي بدأت عام 2003، بل يعتبرون أن تجربتهم بدأت عام 1991 بعد حرب الخليج وخروج المحافظات الكردية الثلاث عن سيطرة بغداد. وحتى الآن، لا يتمتعون بالديمقراطية أو الحقوق الأساسية للعيش، كالحق في العمل والعيش الكريم، بالإضافة إلى مصادرة أصوات المعترضين أو الناشطين السياسيين والصحافيين».

ويرى أن «حكومة الإقليم لا تختلف كثيراً عن حكومة بغداد، إذ ما زالت تستقطع من رواتب الموظفين بحجة الادخار الإجباري الذي أثر كثيراً على معيشة الناس، وتحديداً الموظفين، ناهيك عن التلاعب بالأسعار، سواء الأغذية أو المحروقات، بالإضافة إلى أن بعض مناطق الإقليم لا تحظى بفرص الاستثمار الذي تحظى به مناطق أخرى، بمعنى أن السليمانية وحلبجة ودهوك لا تحظى بالخدمات المتوفرة في أربيل».

ويلفت إلى أن «التعيينات الحكومية محجوزة لأعضاء الأحزاب والأسر الحاكمة والشخصيات المتنفذة في الإقليم. بالتالي، فإن هذه المشاكل إلى جانب الفقر المتزايد، كلها تدفع العائلات والشباب إلى البحث عن فرص للحياة في دول أخرى».

في المقابل، تشير معلومات حصلت عليها «العربي الجديد» من مكتب وزارة الهجرة في بغداد، إلى أن قسماً غير قليل من المهاجرين يتحدرون من مناطق خاضعة لسيطرة مسلحي حزب العمال الكردستاني المصنف على لائحة الإرهاب، ويتخذها نشاطاً مسلحاً لها وباتت منطقة عمليات عسكرية لتتسبب في تهجير مئات القرى خلال العامين الماضيين، مثل زاخو وسنجار والزاب وسيدكان وسوران وحفتانين وكاني ماسي، ومناطق أخرى مماثلة شمال أربيل وشرقي دهوك.

من جهته، يلفت أحمد ركزان، وهو صحافي معارض من السليمانية، ويعيش حالياً في تركيا، إلى أن «إقليم كردستان يتحوّل يوماً بعد آخر إلى معسكر عمل وتجارة للعائلات النافذة والعائلات الأخرى القريبة منها، فيما لا يزداد المواطن الكردي إلى فقراً وحرماناً».

ويؤكّد لـ «العربي الجديد» أنّ «اللجوء إلى العيش في دول الاتحاد الأوروبي بات ضرورياً بالنسبة للشعب الكردي، بعيداً عن مافيات السياسة والفساد، كما أن الإقليم يمكن اعتباره مملكة جديدة، إذ إن إدارة الحكومة تتطور يوماً بعد آخر باتجاه التوريث. كما أن أبناء الزعماء من آل بارزاني وطالباني يسيطرون على كل شيء، ولا يعطون الفرصة للدماء الجديدة التي قد تعمل على تطوير الإقليم، كما يرفضون أي أفكار سياسية جديدة».

وتتضارب البيانات حول أعداد اللاجئين العالقين، إذ قدرت جمعية «اللاجئين الكردستانية» عدد العالقين بنحو أربعة آلاف، كانوا قد غادروا الإقليم قبل بضعة أشهر بواسطة تأشيرات دخول سياحية رسمية ووسائل غير رسمية، في وقت أكدت وسائل إعلامية ومسؤولون بولنديون أن نحو 1200 لاجئ يحملون جواز سفر عراقيا، ومعظمهم من الأكراد، موجودون في الأراضي البولندية، وقدرت عدد العالقين عند الحدود مع بيلاروسيا بين ثلاثة وأربعة آلاف لاجئ. على الرغم من ذلك، فإنّ حكومة إقليم كردستان وأعضاء الأحزاب الكبيرة حمّلت وسائل الإعلام العربية والأجنبية مسؤولية الإساءة إلى إقليم كردستان العراق، بعد عرض سلسلة من التقارير التي ظهر فيها ناشطون سياسيون وصحافيون وتجار أكراد، تحدّثوا فيها عن التهديدات والانتهاكات التي تعرضوا لها من قبل مجموعات مسلحة توالي الحكومة في الإقليم أو سياسيون يرفضون أي معارضة إعلامية موجهة ضدهم من قبل إعلاميين مستقلين.

> إقليم كردستان يتحوّل يوماً بعد آخر إلى معسكر عمل وتجارة للعائلات النافذة

أزمة اقتصادية

يتمتع إقليم كردستان العراق باستقرار امني وخدماتي بالمقارنة مع بقية المناطق العراقية، لكنه واجه ازمات منذ عام 2014، عقب سيطرة تنظيم «داعش» على مساحات واسعة من العراق، وهبوط غير مسبوق في اسعار النفط، وتداعيات خوضه استفتاء الانفصال الذي جوبه بالتدخل العسكري من قبل حكومة حيدر العبادي آنذاك، لتعمق من ازمته الاقتصادية في ظل عجز السلطات عن دفع رواتب الموظفين وانتشار البطالة.

في وقت وصف مسؤولون في إقليم كردستان أزمة المهاجرين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا بـ«غير الواقعية».

من جهته، يقول عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، محمد باجلان إن «اللجوء هو حق إنساني لأي شخص. بالتالي، فإن تضخيم ما يحدث حالياً على الحدود البيلاروسية البولندية هو أمر غريب من قبل بعض وسائل الإعلام التابعة للفصائل المسلحة العراقية التي تعمل على تشويه صورة وسمعة الإقليم محلياً وخارجياً. كما أن هناك أطرافاً سياسية تحاول إلقاء مسؤولية محنة المهاجرين من الإقليم على حكومة أربيل بهدف إسقاط الأحزاب الكردستانية». ويوضح في حديث لـ «العربي الجديد» أن «هناك قصصاً تظهر في الإعلام غير صحيحة، وليست واقعية، وتحديداً ما يصدر عن بعض الناشطين والصحافيين الأكراد بخصوص الانتهاكات التي يتعرضون لها بهدف الحصول على اللجوء السياسي من دول الاتحاد الأوروبي».

أكاديميا

التلامذة الفلسطينيون: معاناة مضاعفة

زهير هواري

لا يخضع التلامذة والطلاب الفلسطينيون لظروف وعوامل موحدة تجمع بينهم. فهناك من هم تحت الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، وفي قطاع غزة المحاصر والمدمر. وهؤلاء يتوزعون بين مدارس تديرها وكالة الأونروا وأخرى تتبع الوزارة الفلسطينية أو هيئات خاصة. وهناك أبناء فلسطين في الدول العربية المضيفة، وهي الأردن ولبنان وسورية، فضلاً عن أولئك الذين هاجروا نحو دول بعيدة ويخضعون لأنظمتها في الدراسة والامتحانات. ثم إن ذويهم يتوزعون بين الإقامة في المخيمات أو يسكنون المدن والقرى. بالطبع، إن الفلسطينيين مثل باقي الشعوب العربية، يندرجون ضمن فئات وطبقات وشرائح. المهم أن لدى الأونروا أكثر من نصف مليون تلميذ وحوالى 722 مدرسة وأكثر من 20 ألف إداري ومعلم. هؤلاء، بالإجمال يعانون من أوضاع خاصة بكل واحدة من فئاتهم تبعاً للمكان الذي حطّ فيه الأهل رحالهم. ففي الضفة هناك الاحتلال وحواجزه وجداره العازل وإجراءاته القمعية اليومية بما تتضمنه من تعقيد للوصول إلى المدارس والجامعات واعتقالات، بل وقتل لمجرد الاشتباه لا أكثر. وفي غزة خرج الأحياء، منهم من مذبحة طاولت المدينة والمخيمات حديثاً، ومن ضمنها القطاع التعليمي. وفي باقي الدول يخضعون لأنظمة مزدوجة تراوح بين المنهاج الرسمي المعتمد و نظام الأونروا التدريسي. كل هذا يدخل في الشكل، وفي المضمون يعاني التلميذ والطالب الفلسطيني من مضاعفات وضعه كلاجئ على الصعيدين النفسي والأمني والاجتماعي. الجهود التي بذلتها الأونروا لتأمين ألواح ذكية لمدارسها لم تتكلل بالنجاح الكلي. والأهل في الأغلب شبه معدومي القدرة على تأمين التجهيزات.

هكذا تضافرت عوامل متداخلة لتقود الى تراجع مردود الدراسة عن بُعد، خصوصاً أنها تتطلب مستويات ليست بسيطة من القدرة على التعامل مع تكنولوجيا متقدمة. مع ذلك، يمكن القول إن الأونروا ساعدت كثيراً من خلال ما وزعته من ألواح ذكية، وما قدمته لأساتذتها على تجاوز الكثير من العقبات التي يظل الكثير منها قائماً بالنظر لأوضاع المخيمات بالأصل، كبيئة تعاني من تردي الخدمات العامة. بالطبع، هناك إيجابيات وسلبيات. لكن الأخيرة تفوق الأولى باعتراف الأونروا نفسها.

رغم التعديلات التي أدخلت على البرامج الدراسية عما توافر في سنوات سابقة، يبدو القلق سيد الموقف لدى التلامذة والطلبة وذويهم من مضاعفات الأوضاع على أداء أبنائهم في الامتحانات وبعدها. فالتلامذة والطلاب خسروا في غضون العامين أكثر مما راكموه من معارف، خصوصاً أن نظام الامتحان بحد ذاته يصدر أحكاماً لا تقبل المراجعة والاستئناف، ما يعني أن نتائجها ستكون مقررة لمصيرهم، لدى شعب درج خلال سنوات محنته على التركيز على التعليم للتعويض عما خسره بالاحتلال والتشرد.

(باحث وأكاديمي)

الجامعات الأميركية تخسر الصينيين بسبب السياسة

طلاب في جامعة باركيلي للحقوق في كاليفورنيا (جيف تيسكا/ Getty)

ينقل تقرير نشره موقع «تايمز هاير إيديوكيشن» عن استطلاع للرأي أجرته جامعة أريزونا الأميركية بالتعاون مع رابطة قيادة المجتمع الصيني – الأميركي، أن الولايات المتحدة يعتقدون أنهم يخضعون لمراقبة مستمرة من الإدارة، رغم أن أبحاثهم وأساليب تدريسهم ونشاطاتهم العلمية تحظى بتقدير جميع زملائهم من أصول أخرى. ويحتم ذلك خشية الجامعات الأميركية من خسارة قاعدة أساسية من الطلاب والعاملين من أصول صينية، علماً أنّ حوالى ألف من العلماء الصينيين فرّوا من الولايات المتحدة خلال حملة القمع التي شنتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب على الصينيين، وتظهر بيانات المركز القومي لتبادل المعلومات الخاصة بالطلاب أن الالتحاق الدولي بالجامعات الأميركية انخفض بنسبة 8 في المائة في خريف العام الحالي.

وكشف الاستطلاع الذي شمل حوالى 2000 أكاديمي في 83 جامعة أميركية رائدة، أن العلماء من أصل صيني تعمدوا تجنب محاولة الحصول على تمويل فيدرالي خوفاً من جذبهم مزيداً من التدقيق، ورفض عروضهم. لكنه وجد أيضاً أن نحو ثلاثة أرباع أولئك المتحدرين من أصول غير صينية اتفقوا على أن الإدارة يجب أن تطبق إجراءات أكثر صرامة لمنع الصين من سرقة الملكية الفكرية.

وترى أستاذة دراسات السياسة التعليمية والممارسات في جامعة «أريزونا» جيني لي، أنّ «الاستطلاع يؤكد أن شريحة من المجتمع الأكاديمي الأميركي من أصل صيني وغير صيني باتت تختبر العالم وعملها في شكل مختلف بسبب العنصرية والقوالب النمطية وكراهية الأجانب وسياسات الإدارة». ولا يتردد أكاديميون وخبراء في انتقاد استخدام الإدارة الأميركية «الملاحقات الجنائية لتحقيق أهداف سياسية». ويبدي رئيس جامعة ستانفورد، مارك تيسيير لافين، انزعاجه من أن «علماء وطلاباً صينيين وأميركيين من أصل صيني يشعرون بضغط متزايد وتدقيق في مساعيهم الأكاديمية بسبب سياسات واشنطن».

في المقابل، يربط محامي الدفاع عن السلطات بيتر زيدنبرغ، تعرض بعض العلماء من أصل صيني لاضطهاد واعتقال «بارتكابهم مخالفات في الأوراق تتجنب مؤسسات التعليم الاعتراف بها لتفادي اتهامها بالتقصير».

وشهدت حملة القمع اعتقال 16 عالماً أكاديمياً من أصول صينية اتهموا بعدم توفير الأوراق المطلوبة للكشف عن انشطتهم مع الصين، ثم رسم خريطة لأسطح الجوامع باستخدام صور الأقمار الصناعية بغية تحديد المساحات المناسبة لوضع الألواح الشمسية. واعتمد فريق الدراسة على برامج لتقييم أسطح المباني، ومن خلال عملية محاكاة، تم تحديد كمية الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها من خلال الطاقة الشمسية على مدار السنة، واعتماد برامج لتقييم المنافع الاقتصادية والبيئية. وأظهرت نتائج الدراسة، التي امتدت لمدة شهر، أن توليد الطاقة الشمسية من فوق أسطح المساجد العشرة يمكن أن يؤدي إلى إنتاج 22,3 جيغاواط في الساعة على مدار السنة، ما يساهم في تخفيض 12,025 طنا من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون سنوياً، ويعادل هذا الانخفاض في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون عدم استخدام 2203 سيارة وشاحنة خفيفة سنوياً، أو عدم استهلاك أكثر من خمسة ملايين لتر من البنزين، أو حماية 1107 هكتارات من الغابات التي تمتص الكربون.

ويوفر التقرير تفاصيل تقنية عن المنافع البيئية والاقتصادية التي ستعود على كل جامع. فعلى سبيل المثال، ستبلغ الطاقة المنتجة من المنظومة الكهروضوئية في المسجد النبوي الشريف، نحو 6,19 جيغاواط في الساعة، ما يؤدي إلى خفض 3199 طناً من ثاني أوكسيد الكربون، أو ما يعادل حماية 294 هكتاراً من الغابات. ويقول الباحث المشارك في الدراسة، مارك أيوب، من معهد عصام فارس بالجامعة الأميركية في بيروت، إن استخدام الطاقة الشمسية في هذه المساجد سيوفر ما بين 93 إلى 153 فرصة عمل جديدة للعاملين في تركيب الألواح الشمسية، وتشغيلها، وصيانتها.

وحول إمكانية تنفيذ المشروع، تشير المديرة التنفيذية في منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غوى النكت، إلى بدء اعتماد مسجد غلاسكو المركزي في إسكتلندا، على الطاقة الشمسية بفضل هبة من «منظمة الإغاثة الإسلامية». ويوضح مارك أيوب أنه تم عرض التقرير في فعاليات قمة المناخ الأخيرة «كوب 26» في غلاسكو، أمام صناع القرار، وتم اختيار الفريق اللبناني من بين منافسين آخرين تقدموا لإعداد المشروع من قبل تحالف «أمة لأجل الأرض» ومنظمة «غرينبيس»، ما يؤكد على أهمية استثمار الكفاءات البحثية والعلمية اللبنانية في مواجهة التحديات البيئية التي يواجهها العالم، وإمكانية تطبيق هذه الحلول البديلة في المجتمع اللبناني.

ويعتبر أيوب أن التوجه إلى توليد الطاقة الكهربائية من ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المساجد يشكّل أداة توعية لجميع فئات المجتمعات حول أهمية استخدام الطاقات المتجددة، والتشجيع عليها في مواجهة التلوث البيئي والتغير المناخي.

ويشير علي الأكبر ضاوي، إلى أن المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، قام بالتعاون مع المؤسسة اللبنانية للطاقة المتجددة، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بدراسة إمكانية استخدام ألواح الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية على أسطح المدارس، والمستشفيات، والمصانع، والأراضي المشاع، والمساجد، والكنائس.

وتعتبر النتائج الأولية مشجعة باعتبار أن لبنان يمتلك مساحات كبيرة غير مزروعة يمكن استثمارها في توليد الطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية، كما أن الإشعاع الشمسي قوي، والغبار خفيف، ما جعل بعض اللبنانيين يلجؤون إلى استخدام الطاقة الشمسية في ظل أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

> يساهم استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء في تخفيف الاحتباس الحراري

مساجد خضراء لمواجهة التغير المناخي

المسجد النبوي بالمدينة المنورة أحد نماذج الدراسة (أشرف عمرة/الأناضول)

بيروت ـ **ملاك مكي**

أصدر تحالف «أمّة لأجل الأرض» بالتعاون مع «منظمة غرينبيس»، مؤخراً، تقريراً بعنوان «المساجد الخضراء.. نحو إلهام وتمكين المجتمعات المحلية لتبني الحلول المستدامة»، أعدّه فريق مشترك من الباحثين في «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» بالجامعة الأميركية في بيروت، ومن «المؤسسة اللبنانية للطاقة المتجددة»، و«المجلس الوطني للبحوث العلمية». يرتكز التقرير على دراسة إمكانية تركيب منظومة كهروضوئية تستثمر الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية، على أسطح أشهر عشرة مساجد في العالم، وعلى تقييم المنافع الاقتصادية والبيئية المحتملة. وشملت الدراسة عشرة مساجد شهيرة، وهي المسجد الحرام في مكة المكرمة، والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، ومسجد غلاسكو المركزي في المملكة المتحدة، والجامع الأزهر في القاهرة، والجامع الكبير في لاهور بباكستان، ومسجد الاستقلال في جاكرتا بإندونيسيا، والجامع الكبير بمدينة المحمدية في الجزائر، ومسجد النظامية في ميدراندا بجنوب أفريقيا، والجامع الأموي الكبير في دمشق، ومسجد الحسن الثاني في مدينة الدار البيضاء المغربية.

وتم اختيار المساجد وفق رؤية «تحالف أمة لأجل الأرض» الذي يهدف إلى تمكين المجتمعات المسلمة، خاصة تلك الأكثر تأثراً بأزمة التغير المناخي، وتعزيز الحلول التي تقودها هذه المجتمعات.

يشرح المهندس المشارك في الدراسة، علي الأكبر ضاوي، من المجلس الوطني للبحوث العلمية، أن المساجد تستخدم الطاقة الكهربائية في التهوئة، والتبريد، والتدفئة، والإنارة وغيرها، ويساهم استخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية في التشجيع على استخدام الطاقات المتجددة، وفي تخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وخصوصاً ثاني أوكسيد الكربون، ما يساعد على تخفيف تلوث الهواء، وتقليل تداعيات التغير المناخي.

وارتكزت آلية العمل في الدراسة، وفق ضاوي، على تحديد إحداثيات الموقع الجغرافي لكل مسجد، إذ يختلف الإشعاع الشمسي بين بلد وآخر، وبين منطقة وأخرى، ثم رسم خريطة لأسطح الجوامع باستخدام صور الأقمار الصناعية بغية تحديد المساحات المناسبة لوضع الألواح الشمسية. واعتمد فريق الدراسة على برامج لتقييم أسطح المباني، ومن خلال عملية محاكاة، تم تحديد كمية الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها من خلال الطاقة الشمسية على مدار السنة، جامع. فعلى سبيل المثال، ستبلغ الطاقة المنتجة من المنظومة الكهروضوئية في المسجد النبوي الشريف، نحو 6,19 جيغاواط في الساعة، ما يؤدي إلى خفض 3199 طناً من ثاني أوكسيد الكربون، أو ما يعادل حماية 294 هكتاراً من الغابات. ويقول الباحث المشارك في الدراسة، مارك أيوب، من معهد عصام فارس بالجامعة الأميركية في بيروت، إن استخدام الطاقة الشمسية في هذه المساجد سيوفر ما بين 93 إلى 153 فرصة عمل جديدة للعاملين في تركيب الألواح الشمسية، وتشغيلها، وصيانتها.

وحول إمكانية تنفيذ المشروع، تشير المديرة التنفيذية في منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غوى النكت، إلى بدء اعتماد مسجد غلاسكو المركزي في إسكتلندا، على الطاقة الشمسية بفضل هبة من «منظمة الإغاثة الإسلامية». ويوضح مارك أيوب أنه تم عرض التقرير في فعاليات قمة المناخ الأخيرة «كوب 26» في غلاسكو، أمام صناع القرار، وتم اختيار الفريق اللبناني من بين منافسين آخرين تقدموا لإعداد المشروع من قبل تحالف «أمة لأجل الأرض» ومنظمة «غرينبيس»، ما يؤكد على أهمية استثمار الكفاءات البحثية والعلمية اللبنانية في مواجهة التحديات البيئية التي يواجهها العالم، وإمكانية تطبيق هذه الحلول البديلة في المجتمع اللبناني.

ويعتبر أيوب أن التوجه إلى توليد الطاقة الكهربائية من ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المساجد يشكّل أداة توعية لجميع فئات المجتمعات حول أهمية استخدام الطاقات المتجددة، والتشجيع عليها في مواجهة التلوث البيئي والتغير المناخي.

ويشير علي الأكبر ضاوي، إلى أن المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، قام بالتعاون مع المؤسسة اللبنانية للطاقة المتجددة، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بدراسة إمكانية استخدام ألواح الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية على أسطح المدارس، والمستشفيات، والمصانع، والأراضي المشاع، والمساجد، والكنائس.

وتعتبر النتائج الأولية مشجعة باعتبار أن لبنان يمتلك مساحات كبيرة غير مزروعة يمكن استثمارها في توليد الطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية، كما أن الإشعاع الشمسي قوي، والغبار خفيف، ما جعل بعض اللبنانيين يلجؤون إلى استخدام الطاقة الشمسية في ظل أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

روسيا: السجناء لإنجاز المشاريع الكبرى

> يدفع نقص العمالة في روسيا إلى المطالبة بالاستعانة بالسجناء في قطاع الاعمال، الامر الذي يساهم ايضاً في إعادة دمجهم في المجتمع

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تتعالى في روسيا الأصوات المنادية بالاستعانة بالسجناء للعمل في ظل نقص العمالة لإنجاز مشاريع قومية كبرى، الأمر الذي سيساهم في إنجازها على وجه السرعة وإعادة اندماج المعتقلين في الحياة الاجتماعية اليومية تمهيداً للإفراج عنهم. ويُتيح الالتحاق بالعمل انتقال السجناء من الزنازين إلى السكن الجماعي في المراكز الإصلاحية التابعة للمنشئات ومواقع البناء الكبرى، مع أداء العقوبة في ظروف مخفّفة، بما فيها السماح باستخدام الهاتف المحمول والذهاب إلى المتاجر والتنقل من موقع العمل وإليه بمعرفتهم، حتى بوسائل النقل العام.

وبحسب أرقام الهيئة الفيدرالية الروسية لتنفيذ العقوبات، فإنّ عدد السجناء العاملين ارتفع من الفين إلى 12 ألفاً خلال السنوات الثلاث الماضية، بينما تؤكد السلطات استمرار توصلها مع قطاع الأعمال لإنشاء مواقع لعمل السجناء.

وتعتزم وزارة العدل الروسية خلق نحو 70 ألف فرصة عمل للسجناء بحلول عام 2030 مع تقديم تسهيلات لأرباب العمل المشاركين في المبادرة، ناهيك عن تحقيقهم هامش ربح أعلى في ظل تدني أجور المدانين والتي لا تتجاوز 25 ألف روبل (نحو 350 دولاراً) شهرياً باستثناء العمالة المؤهلة.

في هذا الإطار، يقول الخبير القانوني والحقوقي بافيل ماروشاك، إنّ توظيف السجناء يساهم في إعادة دمجهم، كما أنّه حيوي للاقتصاد الروسي في ظل تراجع حركة الهجرة الوافدة منذ انهيار سعر صرف الروبل في عام 2014 من نحو 33 روبلاً للدولار إلى أكثر من 70 روبلاً حالياً. ويقول ماروشاك لـ«العربي الجديد»: «تعود المبادرات لتوظيف السجناء إلى قفزة سعر صرف الدولار منذ عام 2014 وعزوف العمالة المؤهلة من الجمهوريات السوفييتية السابقة عن التوجه إلى روسيا، فاصبح هناك توجه نحو وضع قوانين من شأنها التحفيز على الاستعانة بعمل السجناء الذين يتم نقلهم إلى مواقع السكن الجماعي مع تخفيف نظام أداء العقوبة».

وفي ما يتعلّق بدوافع أرباب العمل لتوظيف السجناء، يقول: «توفر الهيئة الفيدرالية لتنفيذ العقوبات عمالة رخيصة بأجور أقل من المستوى السائد في السوق. وفي القطاع العام، تحتاج الدولة إلى الأيدي العاملة بالمشاريع الكبرى مثل مد السكة الحديدية في سيبيريا والشرق الأقصى. وهناك توجه عام لتحول هيئة تنفيذ العقوبات نحو التحضر والتغلب على الطابع القمعي».

وفي ما يتعلق بأهمية العمل للسجناء أنفسهم، يتابع ماروشاك الذي كان قد سجن بضع سنوات في قضية ذات أبعاد سياسية: «يحظى هذا الخيار بإقبال بين الذين سجنوا لأول مرة ويستعجلون العودة إلى حريتهم والحفاظ على مهارات التواصل الاجتماعي. كما أن غالبية المشاكل في الإصلاحيات ومراكز الحبس الاحتياطي ناجمة عن عدم انشغال المعتقلين بشيء، بينما يولد العمل شعوراً بأن الوقت يمر بسرعة. مع ذلك، لا يقبل على العمل المجرمون المحترفون الذين سجنوا للمرة الثانية أو الثالثة، فهناك دراسات نفسية تظهر أنه بعد قضاء ثماني أو عشر سنوات خلف القضبان، تحدث تغيرات جذرية في عقول السجناء، فلا يعودون يتطلعون إلى الحرية كونهم لا يملكون شيئاً، لا عائلة ولا منزل، ويفضلون البقاء في الإصلاحيات، حيث يشعرون بالأمان وتوفر لهم وجبات طعام مضمونة وبيئة قد اعتادوا عليها». ومع تراجع معدل الجريمة وعدد سكان البلاد بشكل عام، تشهد روسيا انخفاضاً في أعداد السجناء عاماً بعد عام. وتشير أرقام هيئة تنفيذ العقوبات إلى تراجع عدد السجناء في البلاد من نحو 524 ألفاً في عام 2019 إلى 483 ألفاً بحلول بداية العام الجاري، بمن فيهم المعتقلون على ذمة التحقيق. ويستوفي 188 ألف سجين شروط التقدم بطلب استبدال عقوبة السجن بالعمل الإلزامي بأجر.

وكان رئيس هيئة تنفيذ العقوبات الكسندر كالاشنيكوف قد اقترح في مايو/ أيار الماضي، زيادة الاستعانة بالسجناء لأداء الأعمال التي يقوم بها المهاجرون حالياً، مؤكداً في الوقت نفسه أن ذلك لن يكون «غولاغ» وهو اختصار لعبارة «الإدارة العامة لمعسكرات العمل القسري» باللغة الروسية التي استخدمت للإشارة إلى معسكرات العمل الإجباري في عهد الدكتاتور الراحل جوزيف ستالين.

وتتزامن هذه المبادرات مع مواجهة روسيا نقصاً في العمالة الوافدة على ضوء القيود التي فرضت على حركة السفر منذ بدء فيروس كورونا الجديد في ربيع العام الماضي، إذ تشير أرقام وزارة الداخلية الروسية إلى أنّ عدد الأجانب في روسيا بحلول نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، بلغ 7 ملايين، في مقابل تفاوته ما بين 9 و11 مليوناً قبل كورونا.

في احد سجون روسيا (يفتر كوفاليف/ Getty)

> غالبية المشاكل في الإصلاحيات ناجمة عن عدم انشغال المعتقلين بشيء